الأمم المتحدة

E/2014/NGO/57

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 May 2014
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من منظمة ياكوتيا – رأُينا، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

110614 100614 14-03890X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

شملت الأهداف الإنمائية للألفية القضاء على الفقر باعتباره أحد تلك الأهداف، ولكن كثيرا من الحكومات لا تتخذ تدابير فعالة للقضاء على الفقر. ونحن بحاجة إلى شراكة عالمية من أجل إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك تطبيق تدابير قسرية في هذا الصدد.

فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي منذ ٢٣ عاما، كان أمام الاتحاد الروسي فرصة لكفالة تحقيق حياة كريمة لشعبه، ولكنه لم يفعل ذلك.

لقد ظل الاتحاد الروسي ينتهك حقوق الإنسان بشدة منذ زمن بعيد، وهو لا يزال يفعل ذلك. وقد قدّم، ولا يزال يقدّم، معلومات زائفة عن العديد من المسائل. والحجج التي يقدمها بشأن بعض المسائل تتناقض مباشرة والمعلومات الي لدى هيئات الأمم المتحدة والجهات المعنية، وسياساته الخارجية هي سياسات قائمة على السخرية والنفاق، وتستند إلى معايير مزدوجة.

ويجري توزيع السلطات في الاتحاد الروسي (الأعمال التجارية المربحة، والوظائف ذات الأجور الكبيرة، والعقود العامة المدرة للأموال) على المسؤولين والنخبة الحاكمة، وعلى أقاربهم وأصدقائهم. وفي حقيقة الأمر، فقد أُقر إرساء نظام إقطاعي يُحرم الأجيال المقبلة من المواطنين الروس من مستقبلهم. ووفقا لبيانات رسمية، فإن أقل من ٢٠ في المائة من السكان الروس يحصلون على دخل يقل عن الحد الأدنى لمستوى الكفاف. غير أن أغلبية المواطنين الروس، في واقع الأمر، يعيشون تحت خط الفقر بسبب بخس قيمة الحد الأدنى للمعايير الاجتماعية للمعيشة، وانخفاض القوة الشرائية الحقيقية للدخل، وعدم موثوقية البيانات الإحصائية لمتوسط الأسعار، والمبالغة في الأسعار والتعريفات. وهذا يقود إلى استشراء الجوع والفقر اللذين يهددان البقاء الجسدي للسكان، ويمكن أن يصنَّف بأنه يهيء ظروفا تفضي إلى إبادة جماعية.

إن حكومة الاتحاد الروسي تقول إنها تفتقر إلى القدرة المالية لكفالة تحقيق حياة كريمة لأغلبية السكان، ولكن أولويات الدولة لا تأخذ في الاعتبار مصالح الأغلبية. فالدولة تهدف إلى إثراء الأقليات. وإذا كانت السلطات لا تملك المال الكافي لكفالة حياة كريمة للأغلبية، فكيف تستطيع أن تكفل عيشا كريما للأقلية (١,٥ في المائة من سكان روسيا يملكون ٥٠ في المائة من الأصول الوطنية)؟ لماذا يوجد في روسيا ١٣١بليونيرا يبلغ إجمالي رأسمالهم ١٤٧ بليون دولار؟ لقد أصبحوا من أصحاب البلايين بفعل عملية الخصخصة الجائرة والإجرامية.

والقول بأن الاتحاد الروسي لا يستطيع أن يكفل العيش الكريم لأغلبية شعبه هو قول غير صحيح. فلدى روسيا موارد مالية كافية. على سبيل المثال، بموجب القانون ''المتعلق بحقوق المواطنين الروس في الحصول على دخل من استغلال الموارد الطبيعية للاتحاد الروسي''، بإمكان روسيا أن تتولى على الوجه السليم إعادة توزيع الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية على جميع المواطنين الروس. ونحن بحاجة أيضا إلى فرض ضريبة دخل تصاعدية، ورفع مستويات المعايير الاجتماعية التي بُخست قيمتها، وحفْز الاستهلاك واتخاذ تدابير أخرى ذات منحى اجتماعي.

غير أن حكومة الاتحاد الروسي، بدلا من ذلك، لا تزال تنتهك الحق الأساسي لكل مواطن روسي في أن يعيش حياة كريمة، وهذا أمر يقوّض من ناحيته العملية الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. ويمكن أن يستمر هذا الأمر إلى ما لا نهاية إذا لم تطبق الجزاءات المناسبة. ونحن نقترح أن يُنظر في هذه الحالة على نحو أكثر تفصيلا، وأن يقاضى الاتحاد الروسي على تقديمه معلومات زائفة، وعلى انتهاكه حقوق الإنسان. ونحث هيئات الأمم المتحدة والجهات المعنية على اتخاذ التدابير القسرية المناسبة ضد الاتحاد الروسي، أي تطبيق جزاءات دبلوماسية وإجرائية وتجارية ومالية، وجزاءات أخرى. ومن الملائم أيضا النظر في تجميد الأصول الخارجية للبلد، وفي استبعاده من المنظمات الدولية. وبصرف النظر عن مركز جميع الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، فلا بد من محاكمتهم. ومن الضروري معرفة من هم كبار الموظفين الروس المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في روسيا، وتقديمهم إلى العدالة.